نوور عيني

المحاضرة التاسعة

دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية

عناصر المحاضرة

مدخل
أولاً :أهمية البحث وتساؤلاته
ثانياً :مجتمع البحث والعينة المستخدمة والأدوات المنهجية
ثالثاً :مفهوم القطاع غير الرسمي

أهداف المحاضرة

أولاً :تطبيق الإجراءات المنهجية في بحوث علم الاجتماع الحضري:
- أهمية البحث
- تساؤلات البحث
- مجالات البحث وحدود الدراسة
- مجتمع البحث والعينة المستخدمة
- الأدوات المنهجية

ثانياً :التعرف على مفهوم القطاع غير الرسمي

مدخل

تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجديد كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة، ويمثل القطاع غير الرسمي تنظيماً اقتصادياً متكاملاً وله قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري.

لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي وزيادة تأكيده في المناطق الحضرية، أملاً في أن يسهم بدور يعتمد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية ، وكان لابد أن تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى، وفقاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به وتعايشه كل منها.

لذا فمن الضروري دراسة أنشطة هذا القطاع بحيث تتخطى مجالات الوصف المحدود إلى مجالا أكثر عمقاً حتى يمكن التوصل لاستخلاصات واقعية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة بما يفيد السياسات التنموية القومية، كما يخدم أهداف البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، وعلى هذا ينصرف اهتمامنا في هذا البحث إلى بيان دور القطاع غير الرسمي(غير المنظم)في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عامة وللمجتمع الحضري على وجه الخصوص.

والمحور الأساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة تسفر عن مؤشرات قوية لتدعيم أهمية القطاع الحضري غير الرسمي في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل لأعداد متزايدة من العمالة الحضرية.

ولاشك أن التركيز على هذا القطاع واقتطاعه من سياق القطاعات الأخرى المؤثرة في التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية إلا أنه في نفس الوقت يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر في إطار النظرة الشمولية ، على الرغم من أن هذا الاقتطاع لا يعني تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين القطاعات كلها، بل تأكيدها بصورة أعمق وأدق، ذلك أن التنمية قبل أن تكون عملية نمو مخطط للإمكانيات المادية والاجتماعية لأي مجتمع كانت هي في البداية عملية تكاملية شمولية في الوقت ذاته.

إلا أننا في محاولتنا للتركيز على توضيح دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية، نجد أن التراث النظري تحكمه في النهاية رؤيتان أساسيتان وهما-:

الرؤية الأولى :تؤكد أن القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي ، وإنتاجي ، وخدمي في الحياة الحضرية ، وتقوم هذه الرؤية على فكرة معقولية العمل، وتحديد القطاع غير الرسمي كجماعة لها هدف.

•نظراً لما يحققه من تحولات هامة في الحياة الحضرية كتطوير الإنتاج، وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة ، لذا فقد رأى ريمبل أن النشاطات الحضرية غير الرسمية في البيئة الحضرية لم تصبح مصدراً أساسياً للعمالة الجديدة فقط، ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة أو حتى التي تنتجها الأنشطة الرسمية أيضا.

وبالتالي فأصحاب هذه الرؤية ينظرون إلى القطاع غير الرسمي كنسق اجتماعي يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة ، وينطوي على اعتبارات اجتماعية وثقافية تساعد على تسريع وتيرة التنمية ، وهذه الرؤية تبدو جلية في تحليلات الاتجاه الوظيفي التي تنظر إلى الأنشطة غير الرسمية في مدن الدول النامية باعتبارها تشكل أداة للتحول نحو إستراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام الكثيف لأيدي عاملة.

الرؤية الثانية :ترى أن القطاع الحضري غير الرسمي له أثاره السلبية والضارة على عملية التنمية، نظراً لأن هذا القطاع يتميز بسهولة الدخول إليه ، وارتكازه على المهن الهامشية واعتماده على سوق غير منظم وقلة المهارات فيه، مما جعل القطاع يشكل مصدراً لجذب السكان الحضريين وبخاصة من المهاجرين الريفيين إلى المدن للعمل بهذا القطاع بأي مهن تدر عليهم دخلاً وحتى لو كانت مهن طفيلية لا صلة لها بالهيكل الإنتاجي.

ولا تتطلب أي قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فني مما يؤدي إلى خلل في نمط العمالة القائم ليس على أساس أنها غير مهمة في الهيكل الاقتصادي فقط، بل مزاحمتها للأعمال الأصلية، وبالتالي فهو يعتبر معوقاً لعملية التنمية الحضرية ، بل أن هناك بعض الدراسات الهامة قد لاحظت بشكل عام أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسياً مع مستوى النمو الاقتصادي عموماً، والنمو الحادث في قطاع الصناعات التحويلية خصوصاً.

•ولاشك أن لكل رؤية جوانب ضعف وقوة، ولها مبرراتها القوية في منطلقاتها الفكرية إلا أننا سوف نتبنى الرؤية الأولى وذلك لأنها تؤكد على الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في بنية الاقتصاد، وتبرز أهمية الأنشطة غير الرسمية في امتصاص العمالة الحضرية وتوفير السلع والخدمات المتنوعة، وبناء على ذلك سوف نحاول تحليل واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية.

•ومدى مساهمتها في عملية التنمية الحضرية ميدانياً(خاصة وأنه من المتوقع زيادة نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي) على أساس أن هذا الواقع هو المحك الأساسي الذي يكشف لنا عن الدور الهام والحيوي الذي تلعبه هذه الأنشطة في عملية التنمية في المجتمع الحضري.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1 -أهمية الدراسة :يكسب هذا البحث أهميته النظرية والمنهجية من مبادرته بتجاوز الاهتمام التقليدي المتكرر في تراث العلوم الاجتماعية العربية بدراسة القطاع غير الرسمي من حيث الخصائص المهنية والحرفية ونوعية العمالة والأجور ودرجات متباينة من الاستغلال إلى الاهتمام البحثي بإبراز الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية.

•خاصة وأن القطاع غير الرسمي سوف يصبح أكثر أهمية في توظيف العمالة، وتوفير مصادر للدخل لأكثر من نصف السكان غير الزراعيين ، لذا فإن القطاع غير الرسمي يلعب دوراً حيوياً في سوق العمل.

•وفي ظل غياب بحوث اجتماعية تنطلق من منظور تنموي وتطوير الأنشطة الحضرية غير الرسمية فإن المصدر الغالب لبيانات البحوث القليلة السائدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي هو مسوح العينة المجزأة ، ودراسات مسحية محدودة أو إحصاءات رسمية تفتقر في معظمها إلى تقدير حجم هذا القطاع ووزنه الفعلي في النشاطات الاقتصادية الحضرية.

•ومن ثم تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى دراسة ميدانية مماثلة تهتم بتنمية دور الأنشطة الحضرية غير الرسمية في تطوير الحياة الحضرية لكي يمكن التوصل إلى لاستخلاصات ميدانية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة تفيد في تطوير سياسات تنموية أكثر عقلانية وفعالية، ومن المتوقع أن تسفر نتائج هذا البحث عن فهم أفضل للواقع الفعلي للأنشطة غير الرسمية في المجتمع.

•وربما توجيهها في مسارات مغايرة في ظل التوجهات الجديدة للإصلاح الاقتصادي والاهتمام بتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة، كما يمكن أن تفيد نتائجه المحدودة والمستمدة ميدانياً من واقع البيئة الحضرية مادة ثرية للمقارنة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في بناء الهيكل الاقتصادي الحضري عبر مجتمعات نامية مختلفة ومن زوايا متعددة.

خاصة وأن التحدي الكبير الذي يواجه الجنس البشري بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة هو ضرورة الاستجابة الفعالة لمواجهة مشاكل النمو الحضري غير المسبوق والإدارة الذكية للقطاعات الحضرية التي سوف تصبح في المستقبل مكاناً لاستيعاب غالبية الجنس البشري ، وانطلاقاً من هذا التصور حول قضية البحث في تنمية الأنشطة غير الرسمية في القطاع الحضري تأتي أهمية هذه الدراسة.

2- مشكله البحث وتساؤلاته

- ما المجالات الأكثر انتشاراً في الأنشطة غير الرسمية؟
- ما طبيعة العمل والإنتاج في القطاع غير الرسمي؟
- ما طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي؟
- ما الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري؟
- ما أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع غير الرسمي؟
- ما الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمي في ظل سياسة الخصخصة؟

ثانياً :مجتمع البحث والعينة المستخدمة

تم اختيار منطقة القرشي الواقعة في مدينة طنطا بمحافظة الغربية في مصر لتكون مجتمعا للبحث نظراً لتوافر عدد من الأنشطة غير الرسمية المتعددة بها وتشمل على-:

1.الأنشطة الصناعية كورش الحدادة والخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الأحذية وورش النجارة.

2.الأنشطة التجارية كتجارة الخردة وتجارة الملابس المستعملة وتجارة الملابس الداخلية وتجارة الخشب.

3.الأنشطة الخدمية كمحلات كي الملابس وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل من(لحوم وخضروات وفاكهة...الخ) لتكون مجالاً للدراسة، ونظراً لانتشارها بين جنبات المنطقة من جانب وتمتعها بسمات تقليدية كنمط يميز الإنتاج أو الخدمة من جانب آخر.

•فما زال الطابع الرئيسي للمشتغلين بتلك الأنشطة يتم يدوياً أو تستخدم آلات تكنولوجية بسيطة للغاية ، وتأسيساً على المعايير الافتراضية لاختيار مجتمع البحث وارتباطها بها، ونظراً لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية عن هذه الأنشطة فقد تم الاعتماد على معيارين أساسيين لاختيار عينة البحث وهما-:

1.أن تكون الأنشطة الحضرية غير الرسمية ذات موقع محدد ودائم بمعنى وجود موقع عمل ثابت ، ومن ثم استبعاد جميع أنواع الأنشطة غير الرسمية الأخرى التي يقوم بها باعة جائلون وغيرها.

2.أن تكون العينة ممثلة لكافة الأنشطة غير الرسمية صناعية وتجارية وخدمية، والتي تعتمد أساسا على المهارة اليدوية ، و أن تكون هي المصدر الرئيسي للكسب المشروع ومن ثم تستبعد عينة البحث كل النشاطات التي يمارسها البعض لشغل أوقات الفراغ أو لإشباع هواية خاصة أو كعمل إضافي أو غير مشروع.

3.أن تكون العينة ممثلة لكل من أصحاب الأنشطة والعاملين فيها، وتأسيساً على هذه المعايير وانطلاقاً منها تم اختيار العينة من مجتمع البحث، وتم الاتصال بهم وأخذ موافقتهم على تطبيق الدراسة وبلغ حجمها أو عدد مفرداتها(40)حالة وبالتالي فإن حدود نتائج البحث مرتبطة بالعينة المختارة وليست شاملة لجميع الأنشطة غير الرسمية في المجتمع كله.

أداة الدراسة

استخدمت أداة المقابلة المفتوحة بهدف الحصول على معلومات شاملة عن بعض الحالات من اصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين بها تم جمع المادة الميدانية من العينة التي تغطي عددا من المهن والأنشطة طرحت التساؤلات المتعلقة بالبحث عن توضيح دور القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري

ثالثاً :مفهومات الدراسة

1- مفهوم القطاع غير الرسمي

تعد مشكلة التعريف بالمفهومات وتحديدها من المشكلات التي تكتنفها صعوبات جمة في العلوم الاجتماعية ولاشك أن تناول مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي بالتعريف يصاحبه ولاشك العديد من هذه الصعوبات التي تكمن في محاولات تعريف أي مفهوم اجتماعي واقتصادي تلك المتمثلة في اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم.

•وعليه نلاحظ أن القطاع غير الرسمي له كثير من التعريفات التي تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة بل وتعكس أيضا دائرة ومجالات اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها، فلا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمي ، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من إجرائها.

•ولذا فالتراث النظري يضم كماً هائلاً من المفهومات المترادفة للقطاع غير الرسمي ويستخدم علماء الإدارة والتخطيط مفهومات أخرى منها القطاع غير المنظم أو قطاع الصناعات الصغيرة ومن جهة أخرى نجد أن علماء الاقتصاد يطلقون عليه مصطلح القطاع غير الرسمي أو القطاع الشعبي ، أما علماء الاجتماع فيطلقون عليه القطاع التقليدي أو الحرفي حيث وصف بارسونز هذا القطاع بأنه يتصف باحتكار أنماط معينة من العمل، كما يلعب التوارث المهني دوراً أساسياً في ترسيخ العلاقة بين العامل الحرفي ومهنته.

وتفرق بعض الدراسات بين نمطين فرعيين في إطار القطاع غير الرسمي هما :**القطاع شبه الرسمي و القطاع غير الرسمي،** حيث **يشير الأول** إلى الأنشطة المشروعة التي استوفت عمليات التسجيل الإجبارية ولكنها لا تلتزم بالنظم المحاسبية الرسمية، وقد تكون هذه الأنشطة محددة الموقع في ورشة أو مصنع أو منزل أو غير محددة الموقع مثل العمالة المتجولة المرخصة وسائقي السيارات وغيرهم.

•**أما القطاع غير الرسمي** فيضم نشاطات مشروعة وغير مشروعة، وتشمل الأنشطة المشروعة العمالة المتجولة، وخدم المنازل الدائمين والأعمال الإضافية أما الأنشطة غير المشروعة فتندرج في إطار ما يسمى بالقطاع الخفي مثل السوق السوداء، وتزييف العملة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وغيرها..

•ويقدم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تعريفاً محدداً للأنشطة غير الرسمية بأنها تلك الأنشطة التي تمارس بصفة أساسية، أنشطة غير مالية، ولا تلتزم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة وإن كان بعضها يفعل ذلك عن طريق تقديم ميزانيات وحسابات منتظمة.

•وكذلك الأنشطة التي تزاول خارج المنشآت والخدمات العائلية وتشمل فئات متنوعة من العمالة كفئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أجيراً، وفئة العمالة لدى الأسر بأجر أو بدون أجر ، وفئة من يعمل لدى الغير بدون أجر ، وفئة من يعمل بأجر نقدي ، وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين.

ويلاحظ أن هذا التعريف أغفل معايير أخرى لتوصيف النشاط غير الرسمي مثل معيار رأس المال المستخدم ، ومستوى التنظيم والانتشار ، كما أن التعريف قد أدخل أنواعاً من العمالة قد لا تكون في الأنشطة غير الرسمية مثل فئة من يعمل بأجر نقدي ، لذا فقد أكد بعض الباحثين إلى وجود مجموعة من الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي والتي من أهمها-:

1.أنه نشاط مفتوح لمن يريد أن يعمل في مجاله ، فليست هناك قيود تحول دون ممارسة العمل فيه.

2.أنه نشاط اقتصادي يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية بشكل أساسي.

3.أنه نشاط اقتصادي صغير الحجم ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل واستخدام أدوات بدائية بسيطة.

4.أنه نشاط غير منظم يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص والعام أو من الحكومة.

•وتأسيساً على ما سبق فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة هو تعريف(أميرة مشهور وآخرون)بأن القطاع الحضري غير الرسمي كقطاع اقتصادي(إنتاجي وخدمي وتجاري)يضم وحدات لا تلتزم بتقديم بيانات دقيقة عن حجم نشاطاتها، ولا تؤدى ضرائب تذكر على أرباحها ، وإن كان بعضها يلتزم ببعض الإجراءات الرسمية مثل الحصول على رخصة مزاولة النشاط أو التأمين على العاملين ، وتتوفر في هذه الوحدات بعض الخصائص التالية أو إحداها-:

1.خصائص تتعلق بحجم الوحدة الاقتصادية مثل صغر عدد العاملين وضآلة رأس المال والاعتماد على الموارد المحلية.

2.خصائص تتصل بتنظيم الوحدة الاقتصادية مثل عدم وجود تنظيم محاسبي وإداري محدد ، وعدم الانضمام إلى عضوية اتحاد عمالية أو نقابية، فضلاً عن وجود علاقة عمل غير ثابتة بين صاحب العمل والعمال.

3.خصائص مرتبطة بطريقة صنع المنتجات مثل الاعتماد على المهارات اليدوية واستخدام الآلات البسيطة وأسلوب تكثيف العمل فضلاً عن ضآلة استخدام الطاقة والتعليم وتدريب العمال.